

الإصلاحات الإدارية: استعراض التقدم المحرز

تقرير من الأمانة

١- تلخص هذه الوثيقة التقدم المحرز منذ إعداد التقرير الذي قدم إلى الاجتماع الثامن للجنة البرنامج والميزانية والإدارة^١ وهو يركز على النظام الجديد لتخطيط موارد المشاريع في المنظمة والذي يعرف باسم نظام الإدارة العالمي، وعلى مركز الخدمات العالمي الذي افتتح مؤخراً في ماليزيا. وتشمل هذه الوثيقة أيضاً معلومات محدثة عن حالة المسائل المرتبطة بالسلامة والأمن والعقبات الخطيرة التي تعترض سبيل المنظمة.

نظام الإدارة العالمي ومركز الخدمات العالمي

٢- إن القصد من نظام الإدارة العالمي هو توفير ما يلي من أجل تعزيز كفاءة المنظمة عموماً:

- إقرار مجموعة من الأساليب والعمليات الموحدة قياسياً لإدارة الأعمال، تصلح للتطبيق على المنظمة بأسرها
- دمج تطبيقات الإدارة والتنظيم والتخطيط في نظام واحد بعد أن كانت مستقلة عن بعضها
- التشغيل الآلي لعمليات كثيرة
- تحسين تعاريف الأدوار والمسؤوليات والسلطة المرتبطة بها
- تحقيق اللامركزية في وظائف إدارية وتنظيمية كثيرة
- التحول في إطار المراقبة الداخلي من المراقبة بموافقة مسبقة إلى الرصد والمراجعة بأثر رجعي
- المزيد من الضبط في الميزانية
- تعزيز الشفافية في المنظمة بأسرها
- استعمال خطوط سير العمل والتوقعات الإلكترونية حسب الاقتضاء

• المزيد من التركيز على الخدمة الذاتية للموظفين، أي تمكينهم من تحديث بياناتهم الشخصية بأنفسهم والاطلاع على المعلومات التي تخص مستحقاتهم ومزاياهم وتفاصيل المهام المسندة إليهم.

٣- وقد بدأ تشغيل نظام الإدارة العالمي في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ في مقر المنظمة ومكتبها الإقليمي لغرب المحيط الهادئ والمكاتب القطرية في ذلك الإقليم.

٤- وكانت الأشهر الأولى صعبة حقاً، فقد كانت المسائل الواجب حلها تشمل إنهاء إجراءات المعاملات المتأخرة، بما فيها المعاملات التي استجبت في "فترة التجديد" التي سبقت تنفيذ هذا النظام. وقد بذلت جهود جهيدة للتحقق من صحة البيانات الأولية الواجب إدخالها في النظام، ومع ذلك ظل استمرار العمل مطلوباً لتصويب بعض تلك البيانات. واكتشفنا عيوباً كثيرة في البرامج الإلكترونية التي تجهز المعاملات، وتخلصنا منها بعد تشغيل النظام. وكان من بين آثار هذه المسائل حالات تأخير في دفع مستحقات المتعاقدين وبعض الموظفين المؤقتين أو الموظفين الآخرين الذين تغيرت أوضاعهم في جدول المرتبات. وعند تحرير هذا التقرير كانت مشاكل مستمرة تنتظر الحل وكانت جهود كبيرة تبذل لحلها. وسوف تحدث هذه المعلومات في تقرير شفوي أمام اللجنة.

٥- وبالترامن مع تنفيذ نظام الإدارة العالمي أصبح مركز الخدمات العالمي في ماليزيا قيد التشغيل، وهو المركز المسؤول عن معالجة المعاملات الإدارية في مجالات الموارد البشرية وجدول المرتبات والمشترريات والحسابات الواجبة الدفع للمكاتب التي نفذت هذا النظام. وقد شرع بالفعل مركز الخدمات العالمي في تقديم هذه الخدمات إلى جميع مكاتب المنظمة في جميع أنحاء العالم.

٦- وقبل تنفيذ نظام الإدارة العالمي حصل موظفو مركز الخدمات العالمي على تدريب مكثف، وشاركوا أيضاً في اختبار نظام الإدارة العالمي. وكان ذلك بمثابة منحنى بياني حاد، وما أن أصبح هذا المركز قيد التشغيل شهد بطلاً في معالجة المعاملات الجديدة لكثرة الحالات المتأخرة من النظام السابق ومشاكل النظام الإلكتروني (التي اقتضت التحايل عليها بالنظام اليدوي). وعند تحرير هذا التقرير كانت هناك بعض المعاملات التي لم تعالج بعد.

٧- وفي ضوء الصعوبات التي اكتتفت هذه المرحلة الأولى من تنفيذ نظام الإدارة العالمي ومركز الخدمات العالمي اضطرت المنظمة إلى إعادة النظر في الجدول الزمني لبدء تشغيل نظام الإدارة العالمي في كل من الأقاليم الخمسة المتبقية. وعليه فلن يشرع أي مكتب إقليمي إضافي في استعمال نظام الإدارة العالمي في عام ٢٠٠٨، وسيوضع الجدول الزمني موضع الاستعراض لعام ٢٠٠٩. وفي ما يلي المعايير الرئيسية لتشغيل النظام في المكاتب الإقليمية الأخرى: (١) تصفية المسائل المعلقة في نظام الإدارة العالمي؛ (٢) وتمكن مركز الخدمات العالمي من الالتزام بمعالجة المعاملات حسب ما هو منصوص عليه في اتفاقات مستويات الخدمات، والالتزام بالتوقيت المقرر للرد على طلبات الخدمة الموجهة من المنتفعين؛ (٣) ومدى استعداد كل مكتب إقليمي للتعامل بالنظام الجديد، بما في ذلك تحضير البيانات وتغيير أساليب العمل وتدريب الموظفين.

الأمن

٨- لا يزال موظفو ومرافق منظومة الأمم المتحدة أهدافاً محتملة للهجمات الإرهابية. وهذا أمر يقتضي انتباهاً مستمراً لضمان سلامة وأمن موظفي منظمة الصحة العالمية، لأن قدرة هذه المنظمة على تنفيذ برامجها

الصحية في أنحاء العالم تتوقف على مدى المساعدات والخدمات التي تقدمها لضمان سلامة وأمن أوساط العمل في جميع مواقعها الجغرافية.

٩- وكانت أعمال المنظمة تُشغل في الماضي من العواصم، وكان وجودها الميداني محدوداً. وإن كانت المنظمة لا تقارن بشقيقاتها من الوكالات التشغيلية الأخرى، مثل برنامج الأغذية العالمي أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد مدت المنظمة عملياتها إلى مواقع ميدانية يتزعزع فيها الأمن بشدة، وخصوصاً في الأماكن التي تعمل فيها أفرقة استئصال شلل الأطفال وأفرقة الإجراءات الصحية في حالات الطوارئ وأفرقة التصدي للفاشيات بالوقاية والعلاج.

١٠- وقد سجلت إجمالاً ١٢٠ واقعة أمنية لموظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ وحده، وكان معظمها في إقليم شرق المتوسط والإقليم الأفريقي. ولا يزال هذا الاتجاه يبعث على قلق المنظمة في عام ٢٠٠٨ بالقدر نفسه، فقد حدثت وفاتان وإصابتان خطيرتان.

١١- وفي عام ٢٠٠٤ بدأ العمل في جميع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة بمعايير العمل الأمنية الدنيا التي وضعتها الأمم المتحدة. وللأسف يجب القول إن منظمة الصحة العالمية هي إحدى أقل الوكالات امتثالاً لهذه المعايير لأن نسبة تنفيذها تقدر بنحو ٦٠٪ فقط، ويُعزى السبب في ذلك إلى نقص التمويل المناسب.

١٢- وكما سلف الذكر في اجتماع اللجنة الثامن في أيار/ مايو، مازالت المنظمة تعترك صعوبات جمة في تمويل الأنشطة المتعلقة بالسلامة والأمن، وما زالت تحتاج إلى استثمارات أمنية ورأسمالية حرجة الأهمية، لأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ومدتها عشر سنوات (بما فيها العمل على تنفيذ معايير العمل الأمنية الدنيا) التي عرضت على جمعية الصحة في عام ٢٠٠٧ مازالت تقف بشدة إلى التمويل، مما يؤثر في قدرة المنظمة على تنفيذ تلك الخطة. وما زال تأمين التمويل الوافي للإصلاحات والصيانة ولتدابير السلامة والأمن يتسم بأهمية حرجة للتخفيف من وطأة المخاطر وضمان سلامة وأمن الموظفين. وستواصل الأمانة النظر في هذا الموضوع في ضوء التطورات المستمرة في منظومة الأمم المتحدة بخصوص أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة.

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

١٣- اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =